المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2661-7013
EISSN: 2716-8867

المجلد 6 / العـــدد: 1 (2023)
ص 82- 102

فعالية المجتمع المدني كآلية للدعم الحكومي وتأثيره على التنمية المحلية في الجزائر

The effectiveness of civil society as mechanism for government support and its impact on local development in Algeria

عزيزة نوارة*
جامعة فرحات عباس –سطيف 1- aziza.nouara@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/17 تاريخ القبول: 2022/11/23 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير منظمات المجتمع المدني على التنمية المحلية في الجزائر، وقياس مدى فعالية هذه المنظمات، وذلك من خلال دراسات قام بها مجموعة من الباحثين.

ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها عدم فعالية منظمات المجتمع المدني في الجزائر، وذلك بعد إسقاط مجموعة من المؤشرات الموضوعية التي قدمها صامويل هنتغتون – التي من خلالها يمكن تقييم فاعلية هذه المنظمات.

الكلمات المفتاحية: دعم حكومي، مجتمع مدني، منظمات غير حكومية، تنمية محلية.

تصنيف جال: H_1، O_{10}.

Abstract

This research aims of is to study the impact of civil society organizations on local development in Algeria, and measure the effectiveness of these organizations, this is through studies carried out by a group of researchers.

Among the results that have been reached is the ineffectiveness of civil society organizations in Algeria, after dopping a set of objective indicators presented by Samuel HUNTINGTON –through which the effectiveness of civil society organizations can be evaluated.

Keywords: Govenmental support, Civil society, Non-governmental organizations, Local development

Jel Classification: H_1, O_{10}.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

يشكل المجتمع المدني أو ما يسمى بالقطاع الثالث الذي يعرف بالقطاع غير الحكومي أو القطاع الخيري، قوة دفع جديدة على مستوى العمل التنموي، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، بحيث يعد هذا القطاع أحد العناصر الحيوية والمكملة لجهود الحكومة؛ فهو يدفع بها نحو مصلحة الوطن والمواطنين عن طريق الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم لهم، كما أنه يعنى بحل المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسية منها.

وتعد الجمعيات الخيرية أقدم أشكال النشاط التطوعي امتداداً لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية التي تتمثل في الوقف في الإسلام، وانعكاسا لقيم التكافل الاجتماعي، وهو ما يبرز أهمية منظمات المجتمع المدني كآلية لتحقيق الديمقراطية التشاركية، وتعبئة المواطنين في مختلف المجالات، وتقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع.

إشكالية البحث:

تعتبر التنمية بشتى أشكالها ضرورة أساسية للنهوض بالمجتمعات؛ بحيث تتطلب تكامل جهود القطاعات الثلاثة (الحكومة، القطاع الخاص، القطاع غير الحكومي). غير أن مساهمة هذا الأخير أي المجتمع المدني في التنمية المحلية مرهون بمسائل شتى من بينها طبيعة العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني وبين الدولة وأيضا ما يتعلق بالمجتمع المدني نفسه. وعليه يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

– ما هو تأثير منظمات المجتمع المدني كآلية للدعم الحكومي على التنمية المحلية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

- ساهمت منظمات المجتمع المدني الجزائرية في تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كورونا؛
- تعتبر منظمات المجتمع المدني فعالة في الجزائر؛
- للمجتمع المدني دور في تجسيد التنمية المحلية.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل التعريف بمتغيرات البحث، وذلك بالاعتماد على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات، بالإضافة إلى تلك المنشورة على شبكة الأنترنت.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع المدروس؛ والذي يتمحور حول الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، باعتباره موضوعا يتسم بالحداثة ويعد من أبرز المواضيع الجوهرية التي تعالج أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وكيفية إيجاد الحلول لها خاصة بعد فترة الحراك السلمي التي شهدتها الجزائر مؤخرا، مرورا إلى جائحة كوفيد-19 والتي عاشها العالم ككل.

أهداف البحث:

- معرفة واقع المجتمع المدني في الجزائر؛
- الإحاطة بدور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية؛
- الوقوف على مدى فعالية منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

محاور البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة كما يلي:

الجزء الأول: يتم فيه تناول مدخل تعريفي لكل من الدعم الحكومي، المجتمع المدني والتنمية المحلية؛

الجزء الثاني: يتم التطرق فيه إلى عموميات حول المجتمع المدني في الجزائر؛

الجزء الثالث: يتناول مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية.

2.مدخل تعريفي: الدعم الحكومي، المجتمع المدني والتنمية المحلية

1.2 مفهوم الدعم الحكومي:

الدعم الحكومي هو أي تدابير تبقي الأسعار أقل من مستوى السوق أو تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجتين فوق السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر، كما يعرف كذلك على أنه مساعدات مادية تقدم من الحكومة لتقليل أسعار سلع ما، إما من أجل الصناعة أو من أجل المواطن. كما يطلق بعض الاقتصاديين على الدعم الحكومي مصطلح المنح والإعانات أو النفقات التحويلية، فالمنح أو الإعانات هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا أو عينا دون أن تحصل مقابلها على شيء من المستفيد منها. **(مراد، 2021، صفحة 67)**

أما وزارة المالية الجزائرية فتعتبر أن الدعم الحكومي ينصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو منتجين سواء بصورة مباشرة (دعم صريح)، أو غير مباشرة (دعم ضمني)، قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية. **(حنصال وبن أحمد، 2018، صفحة 112)**

2.2 مفهوم منظمات المجتمع المدني:

لقد أعطى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منظمات المجتمع المدني تعريفا باعتبارها "جهاز فاعل غير حكومي لا يهدف إلى توليد الربح، أو الوصول إلى السلطة"، كما عرفها هاماك بأنها: "مؤسسات مستقلة تدار ذاتيا، وتعين الناس على إنجاز أشياء محددة في مجالات الصحة، التعليم والأهداف المجتمعية والثقافية والدينية والحقوقية، وهي لا توزع الأرباح على المساهمين". (**مبارك، 2021، صفحة 1490، 1491**)

ويشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، مستقلة نسبيا عن الدولة، لا تهدف إلى الربح، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، بها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية قانونية، وتسعى للتأثير على السياسات العامة للدولة. (**ناجي، د.س، صفحة 112**)

3.2 مفهوم التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، من هنا فإن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها" :عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان"

فالتنمية المحلية تعني، تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، بحيث يكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، ويقصد بالسياسات العامة للتنمية المحلية، مجموعة الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة، وهذا يشمل وضع الخطط والبرامج وتصميم وتشغيل الأشكال الإدارية والتنظيمية الكفؤة والمناسبة. (**عبد اللاوي، 2010 –2011، صفحة 35،54**)

3. عموميات حول المجتمع المدني في الجزائر:

1.3 التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر:

من أجل فهم منهجي وتاريخي لتطور المجتمع المدني في المجتمع يمكن الحديث عن تطور تاريخي يمكن تقسيمه من أجل الفهم العلمي والبيداغوجي إلى خمس مراحل أساسية (**شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (annd)، 2019، صفحة 3،4**):

1.1.3 المرحلة الأولى: من سنة 1962 إلى فيفري1989 ، وكانت ميزتها منظومة الحزب الواحد التي منعت أية تنظيمات مدنية خارج إطار الحزب الواحد، والذي أسس لتنظيمات جماهيرية من أجل مراقبة المجتمع.

2.1.3 المرحلة الثانية: والتي تبدأ من مارس 1989 لغاية جانفي1992 ، وهي المرحلة التي انتقلت فيها الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى التعددية وهي المرحلة التي عرفت العهد الذهبي للحريات من بينها حرية التنظيم والتجمع والتظاهر والتعبير، ولكن تم إجهاضها بعد أن قرر العسكر الانقاب على صناديق الانتخاب في 11 جانفي 1992 وبداية دخول الجزائر في عنف خلّف أكثر من 200 ألف قتيل وآلاف المختطفين والمعذبين والمساجين.

3.1.3 المرحلة الثالثة: من فيفري 1992 إلى غاية أفريل1999 ، وهي المرحلة التي بدأت بإقرار حالة الطوارئ وتعليق العمل بمختلف القوانين بما فيها قانون الجمعيات، وكان من ضحايا هذه المرحلة الحركة الجمعوية التي تم استخدام الكثير منها في محاربة الإسلاميين وفي تبرير كل خروقات حقوق الانسان.

4.1.3 المرحلة الرابعة: من أفريل 1999 إلى جانفي 2019 وهي المرحلة التي تحولت فيها الكثير من الجمعيات إلى لجان مساندة لشخص بوتفليقة، وفي هذه السنوات مس الفساد حتى الجمعيات المساندة للسلطة والتي أغرقت بالمال وبالتمويل الوطني والأجنبي في

مشاريع دعم الوضع الراهن، في حين استمرت محاصرة كل الجمعيات التي حاولت القيام بدورها المدني، ورغم رفع حالة الطوارئ في فيفري 2011 في ظروف الربيع العربي، إلا أن قانون الجمعيات الذي أصدره بوتفليقة في 2012 زاد من التضييق على حرية التنظيم والتجمع.

5.1.3 المرحلة الخامسة: والتي انطلقت من 22 فيفري 2019 مع بداية الحراك الشعبي المتواصل إلى يومنا هذا، وهو الحراك المطالب بتغيير شامل لمنظومة الحكم، وهي المرحلة التي لم تتبلور كلياً، لكن يظهر جليا أنها ستؤدي إلى التأسيس لفضاء مدني جديد وإلى نخب سياسية ومدنية جديدة.

2.3 المجتمع المدني كآلية لتحقيق الدعم الحكومي:

تشير التجارب الدولية إلى وجود آليات عديدة لتحديد المستحقين للدعم تعتمد في ذلك على دخل الأسرة، أو مؤشرات تقريبية على دخل أو إنفاق الأسرة وتساعد في تحديد مستوى معيشتها ويكون من الصعب التلاعب فيها، أو الاستعانة بالمسؤولين في المجتمع المحلي في تحديد الأسر المستحقة للدعم في ضوء معرفتهم بالظروف المعيشية لكل منها، أو الاستهداف الديموغرافي للأسر الفقيرة باستخدام مؤشرات معينة مثل سن رب الأسرة وعدد أطفالها خاصة الفتيات، أو من خلال ما يعرف بالاستهداف أو الاختيار الذاتي لدعم السلع والخدمات التي من المتوقع أن يقل طلب المستهلك عليها كلما ارتفع دخله، وتوجد بعض الدول تنتهج في بعض الحالات أكثر من آليتين لتحديد المستفيدين من الدعم، وتستخدم آلية إشراك المجتمع المدني في بعض دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك لتعزيز اللامركزية في تطبيق برامج الدعم؛ بحيث تتيح هذه الآلية مشاركة عناصر المجتمع المدني في تحديد قوائم استرشادية بأسماء الأسر المستحقة للدعم، والاستفادة من المعلومات المتوافرة لدى المسؤولين في المجتمع المحلي عن الظروف المعيشية لهذا المجتمع، وتلعب هذه الآلية دورا كبيرا في التقريب بين الإدارة والمواطن مما يسهل عملية التأكد من الوضع المالي للأفراد الذين يستفيدون من

مختلف برامج الدعم فعلى سبيل المثال نجد في الجزائر أن رئيس جمعية الحي يلعب دورا كبيرا في تحديد قائمة الاستفادة من برنامج قفة رمضان، كما يساعد على تقديم معلومات للوضعية المالية للأشخاص الذين يقدمون ملفات للاستفادة من السكنات الاجتماعية. (**مراد، 2021، صفحة 79،78**)

3.3 نقاط قوة وضعف المنظمات غير الحكومية: يتم تلخيص نقاط قوة ونقاط ضعف هذه المنظمات فيما يلي: (**منظمة فريدريش إيبرت، د.س، صفحة 39**)

1.3.3 نقاط قوة المنظمات غير الحكومية:

- القدرة على معرفة تفاصيل الاحتياجات والتوقعات المحددة في المجتمعات المحلية التي تخدمها، وذلك بفضل الروابط الوثيقة التي تربطها بها في سياق عملها؛
- الظهور العلني من خلال قادتها الذين يضطلعون أحيانًا بأدوار بطولية أو ملهمة فيولّدون الثقة والتحفيز لتلاقي المجتمع حول قضية موحدة؛
- القدرة على التكيف مع محيطها.

2.3.3 نقاط ضعف المنظمات غير الحكومية:

- انتشار المنظمات ذات الأهداف والهيكليات المتداخلة، ما يتسبب بازدواجية المصاريف وهدر الجهود ويؤدي إلى تنافس المنظمات على تمويل دولي أو خاص آخذ في التضاؤل؛
- الافتقار إلى الأمن المالي، ما يعرّض الرؤى والاستراتيجيات الطويلة المدى للخطر ويهدد استقلالية أجنداتها بفعل مصالح الممولين المحتملين، ويترتب عن ذلك أيضًا تسخير الوقت والطاقة لضمان بقائها لا أكثر، وغالبًا ما يحدث ذلك على حساب الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق نتائج أفضل؛

- تغاير المنظمات غير الحكومية والرؤية القصيرة المدى لدى الكثير منها، خصوصًا تلك التي تعتمد على التمويل الخارجي، ما يعيق تمتعها بصفة أساسية ينبغي عليها العمل على اكتسابها، وهي القدرة على تنسيق جهودها والتعاون مع المنظمات المشابهة أو المكمّلة لها من أجل ترك وقع أكبر على السياسات العامة؛

- غياب الشفافية والتمثيل الصحيح في الحالات التي لا يُنتخب فيها المدراء بالسُبل الديمقراطية ويبقون غالبًا في مناصبهم لفترات أطول من اللزوم، ساعين وراء مصالحهم الشخصية وقاطعين الصلة باحتياجات الفئة التي يدّعون أنهم يساعدونها.

4. مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية

1.4 أشكال الدعم الحكومي حسب السلع والخدمات في الجزائر

يمثل الجدول رقم (01) أشكال الدعم الحكومي للمنتجات في الجزائر، بحيث نلاحظ أن الحكومة تقدم الدعم لمواد الطاقة من مازوت، بنزين وكهرباء، وغيرها، كما تدعم السلع الغذائية الأساسية كالقمح ومشتقاته، السكر، الحليب وزيت الطعام، بالإضافة إلى قيامها بدعم الخدمات الاجتماعية مثل الإسكان، مياه الشرب، النقل وغيرها من الخدمات، كما تقدم كذلك الدعم للإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي، بالإضافة إلى دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية. ويكون هذا الدعم حسب شكل من الأشكال التالية: تخفيض الأسعار، خفض الضرائب والرسوم الجمركية، دعم فوائد القروض أو الدعم المباشر من الموازنة العامة للدولة.

الجدول رقم (01): أشكال الدعم الحكومي للمنتجات في الجزائر

أشكال الدعم	المنتج المدعم
تخفيض الأسعار	الديزل، البنزين، الكيروسين، المازوت، غاز الطبخ والطاقة الكهربائية
خفض الضرائب والرسوم الجمركية	السكر وزيت الطعام، الأدوية البشرية، الأسمدة والمخصبات، أعلاف الحيوانات ومدخلات الإنتاج الصناعي.
دعم فوائد القروض	دعم أسعار الفائدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قروض السكن، يتضمن الدعم الموجه للمؤسسات، دعم أسعار الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وإنشاء الشركات.
الدعم المباشر من الموازنة العامة للدولة	غاز الطبخ والطاقة الكهربائية، السكر وزيت الطعام (بحيث أن الدعم الموجه لاستهلاكهما موجه لتعويض الفرق الناتج بين السعر المقنن وسعر السوق الفعلي لكل المتعاملين والاقتصاديين والمنتجين والمستوردين لهاتين السلعتين، الحبوب الغذائية والحليب، الإسكان ومياه الشرب والتعليم، الصادرات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي ومياه الري، بعض المؤسسات الحكومية الإنتاجية والخدمية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (**صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 16**)

2.4 واقع منظمات المجتمع المدني في الجزائر:

1.2.4 الجمعيات الوطنية في الجزائر:

يمثل الشكل رقم (01)، عدد الجمعيات الوطنية في الجزائر حسب مجال النشاط، بحيث نلاحظ تنوع المجالات التي تهتم بها هذه الجمعيات، مع بروز عددي كبير للجمعيات التي تمثل المهن لتليها جمعيات الفنون والثقافة والتربية ثم تأتي جمعيات المستهلكين في المرتبة الثالثة كما يلي:

الشكل رقم (01): تعداد الجمعيات الوطنية في الجزائر حسب مجالات النشاط

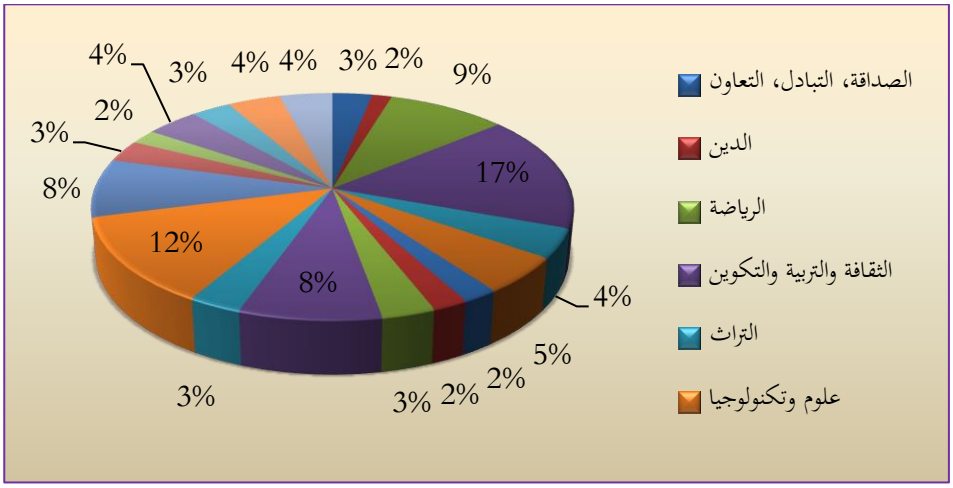

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (**مغراوي، 2021، صفحة 365**)

2.2.4 الجمعيات المحلية في الجزائر:

يمثل الشكل رقم (02)، عدد الجمعيات المحلية في الجزائر حسب مجال النشاط، بحيث نلاحظ الانتشار الكبير لهذه الجمعيات وتنوع مجالات عملها ،بحيث لا تكاد تترك مجالا إلا ووجدت جمعيات تشتغل فيه .

الشكل رقم (02): نسب الجمعيات المحلية الموجودة في الجزائر حسب مجالات النشاط

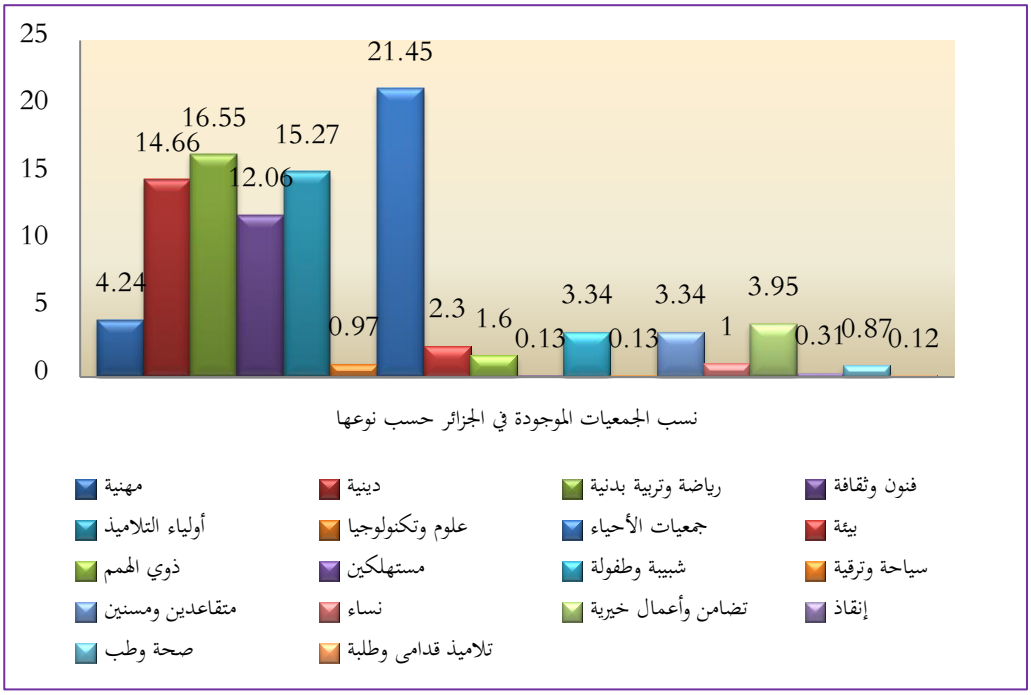

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على **(وزارة الداخلية والجماعات المحلية)**

3.4 تجربة منظمات المجتمع المدني الجزائرية في تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كورونا (كوفيد –19):

أثبتت الأزمة الوبائية الحالية أهمية المجتمع المدني، خاصة في التصدي للأزمة، يظهر ذلك جليا من خلال جهود منظمات المجتمع المدني (OSCs) في الجزائر للتحكم في الوضع، إذ انخرطت الحركة الجمعوية فور ظهور أولى حالات فيروس كورونا المستجد بشكل فعال، حيث جاء تدخل جمعية سيدرا التي تعد من بين أهم الجمعيات الناشطة على المستوى الوطني والدولي من خلال إيصال التجهيزات الخاصة بالوقاية والقيام بحملات تحسيس وطنية، بالإضافة إلى تكوين الشباب عبر الأنترنت حول كيفية تسيير الفيروس.

كما قررت أكثر من 76 جمعية خيرية تنشط على مستوى الوطن من تنظيم قوافل خيرية من أجل تمكين المئات من المواطنين من إجراء الفحوص الطبية الخاصة بالفيروس، ومن جانب آخر فقد أخذت المجموعات التطوعية، بزمام المبادرة بالشراكة مع الجامعات، ومخابر البحث رغم الإمكانيات المحدود، وذلك من أجل تلبية احتياجات المستشفيات على غرار المجموعة التطوعية لمدينة باتنة، وإرسال مساعدات إلى عدة ولايات وإلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف، وهو ما أكسب العمل التطوعي بعدا مجتمعيا يجب التفكير حول سبل تثمينه وترشيده وعقلنته.

وفي إطار الجهود المبذولة للوقاية من وباء كورونا، فقد تم تشكيل تكتلات جمعوية –أم البواقي– حملت الأولى اسم "خلية المجتمع المدني للوقاية من فيروس كورونا"، أما الثانية فكانت تحت اسم "خلية أزمة لتضامن المجتمع المدني (الحركة الجمعوية) لمكافحة جائحة كورونا كوفيد–19".

وفي إطار العمل بالشراكة مع الحكومة؛ فقد قامت الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين في الجزائر بتقديم عدة مقترحات خاصة بمرافقة التجار، والحرفيين المتضررين من الوباء لوزارة التجارة، ومن بين هذه الاقتراحات: بحث إمكانية منح قروض بنكية بدون فوائد، مسح ضريبي بين 6أشهر إلى 12 شهرا من عام 2020 لصالحهم، كما م اقتراح إلغاء غرامات التأخير وبحث سبل إعادة فتح بعض النشاطات التجارية والحرفية. (**مبارك، 2021، الصفحات 1517–1511**)

كما قامت مؤسسات عمومية على غرار سوناطراك وسونلغاز وبريد الجزائر وسيال ونفطال ومؤسسات التأمين بتدعيم المجتمع المدني، واتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية لمرافقة المواطنين في مكافحة الوباء، كما تجندت مؤسسات عمومية أخرى على غرار "جيتاكس" و"ديفاندوس" لمضاعفة إنتاجها والسهر على كل متطلبات المواطن وضمان توفرها في السوق. (**ساحلي، 2020، صفحة 151**)

4.4 فعالية منظمات المجتمع المدني في الجزائر:

إن الدراسة الكمية للحركة الجمعوية وتصنيفاتها المختلفة، بإمكانها تقديم مؤشرات هامة عن تطورها منذ بداية التحول الديمقراطي في الجزائر، إلا أن هذه الدراسة تبقى ناقصة إذا لم ترافقها دراسة تهتم بالتطور الكيفي والمؤسسي الذي وصلت إليه مؤسسات المجتمع المدني، وهو الذي يسمح لها بالنشاط والفاعلية، وفي هذا الإطار قدم صامويل هنتغتون بعض المؤشرات الموضوعية التي من خلالها يمكن تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدني وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): فعالية منظمات المجتمع المدني الجزائري

المعيار	التعريف بالمعيار	إسقاط المعيار على حالة الجزائر
القدرة على التكيف	يقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاث مستويات هي: **التكيف الوظيفي** :وهو قدرة المؤسسة أو الجمعية على إجراء تعديلات على أنشطتها ووظائفها. **التكيف الزمني** :أي استمرار الجمعية لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة عنصر مهم لفاعليتها ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية. **التكيف الجيلي** : فالاستمرارية تسمح بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.	➢ عملت جمعيات على إدخال تعديلات على وظائفها تكيفا مع مستجدات ومتطلبات البيئة، وبقيت جمعيات أخرى محتفظة بأهداف معينة لا تتغير؛ ➢ بالإضافة إلى التكيف الوظيفي؛ نجد التكيف الزمني الذي يعني استمرارية الجمعية، نجد في الجزائر أن أغلب الجمعيات لا تستمر، بسبب: -العراقيل البيروقراطية؛ -الإمكانيات المادية والمالية المحدودة؛ -اللاوعي بالمشاركة الاجتماعية، وإنما بهدف الاستفادة من الشروط للحصول على مقرات وأموال بطرق مختلفة؛ -الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد.

الاستقلالية	وهو أن لا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، ويعد الاستقلال المالي ضرورة لا بد منها لاستقلال القرارات والأهداف.	يعد تمويل الجمعية أحد عناصر فاعلية الجمعية وأساس استقلالية قراراتها؛ فالجمعيات المدعمة من طرف بعض الأحزاب أو من طرف الدولة، تفقد استقلاليتها، وفي نفس الوقت يشكل التمويل عائقا بالنسبة للبعض الآخر من الجمعيات بشكل يجعلها وسيلة تستغل في المناسبات ويفقدها استقلاليتها، مثلما يحدث مع الجمعيات التي تنشط بكثرة أثناء فترة الحملات الانتخابية وبصورة فعالة.
التعقد (التخصص)	بمعنى تعدد هيئات التنظيم، ووجود تنظيم سلمي داخلها من ناحية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخرى.	بالنظر إلى الحركة الجمعوية من الناحية التنظيمية في الجزائر فإن حداثة التجربة لدى بعض الجمعيات لم يسمح لها ببنية تنظيمية متعددة المستويات، لكنها تحتوي على بنية متوسطية، أي أنها لم تصل بعد إلى إدخال التخصص الكبير في وظائفها وهذا بسبب نقص الخبرة والإمكانيات.
التجانس	ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه فكلما كان سبب الانقسامات بين الأجنحة والقيادات ا رجع إلى أسباب فكرية وكان الحل سلميا بعد الحوار والنقاش، كان ذلك دليلا على تطور التنظيم، والعكس صحيح، أي كلما كانت الانقسامات لأسباب شخصية وكان الحل عنيفا فذلك دليل على تخلف المؤسسة أو التنظيم	غياب التنسيق والتجانس بين القيادة ورؤساء الجمعيات، نظرا لاختلافات بين الأشخاص حول التوجهات أو طرق تسيير الجمعية، والمنافسة الشديدة التي تنتهي في كثير من الأحيان بأعمال عنف أو انسحاب بعض الأطراف كما أن الصراعات داخل الجمعيات تكرس غياب النقاش الديمقراطي خاصة في الجمعيات العامة لها، أو عند انتخاب المجالس التنفيذية، حيث يبرز الصراع واضحا، فكثيرا ما ينتهي عملها في الأخير بالفشل.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (**لدرم، 2015/ 2016، الصفحات 186– 193**)

5.4 آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية: تتمثل هذه الآليات فيما يلي: (**عبد اللاوي، 2010 –2011، الصفحات 83–80**)

1.5.4 تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية: يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه أيضا ما يلي:

أ. متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛

ب. توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء؛

ت. إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات؛

ث. التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن؛

ج. تأسيس معهد جزائري مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمي وإجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحيتين القانونية والعملية ومصادر تمويله؛

ح. إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وديعة أو وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني.

2.5.4 دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة: وفي مقدمتها:

أ. المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة؛

ب. إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان؛

ت. ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد وذلك من خلال الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات؛

ث. تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائري ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي.

3.5.4 الاهتمام بخلق توافق حول مواثيق الشرف الأخلاقي: فالعمل التطوعي تحكمه مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد على الشفافية في مواجهة الدولة والمجتمع وتعلى من قيمة الحوار والمحاسبة العامة والالتزام بالشرعية الديمقراطية، ومن ذلك نذكر:

أ. احترام مبدأ الشفافية والصراحة والمكاشفة داخل منظمات المجتمع المدني في تعاملها مع المجتمع

والحكومات ومؤسسات التمويل؛

ب. المصداقية والمحاسبة؛

ت. احترام احتياجات ومشكلات المجتمع؛

ث. الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني؛

ج. إدارة المنافسة والصراعات سلميا وقبول الرأي الآخر؛

ح. التوجه إلى تحقيق الصالح العام ووضع ضمانات لعدم تحقيق مصالح شخصية لأعضاء مجالس الإدارات؛

خ. ضمان المشاركة الشعبية المجتمعية ومشاركة المستفيدين في توجهات المنظمات – الابتعاد عن الانخراط في حزب أو تيار سياسي معين.

5. خاتمة:

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تتمثل في:

والحكومات ومؤسسات التمويل؛

- ✓ ينصرف الدعم الحكومي إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو منتجين، قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل؛
- ✓ تعني المنظمات غير الحكومية مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، وهي مستقلة نسبيا عن الدولة، لا تهدف إلى الربح؛
- ✓ تهدف التنمية المحلية إلى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، بحيث يكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ هذه السياسات؛ وهو ما يؤكد **صحة الفرضية 3**: للمجتمع المدني دور في تجسيد التنمية المحلية.
- ✓ تلعب آلية إشراك المجتمع المدني دورا كبيرا في التقريب بين الإدارة والمواطن مما يسهل عملية التأكد من الوضع المالي للأفراد الذين يستفيدون من مختلف برامج الدعم؛

- ✓ سعت منظمات المجتمع المدني على اختلاف أنشطتها إلى تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد-19 وذلك من خلال إيصال التجهيزات الخاصة بالوقاية والقيام بحملات تحسيس وطنية، بالإضافة إلى تكوين الشباب عبر الأنترنت حول كيفية تسيير الفيروس، وقد أخذت مجموعات تطوعية بزمام المبادرة بالشراكة مع الجامعات، ومخابر البحث رغم الإمكانيات المحدود، وذلك من أجل تلبية احتياجات المستشفيات، كما تم اقتراح إلغاء غرامات التأخير وبحث سبل إعادة فتح بعض النشاطات التجارية والحرفية لفائدة التجار والحرفيين المتضررين من الوباء، من طرف الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين؛ وهو ما يؤكد **صحة الفرضية 1**: ساهمت منظمات المجتمع المدني الجزائرية في تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كورونا؛

- ✓ تعاني المنظمات غير الحكومية في الجزائر من عدة عراقيل تتمثل أهمها في: العراقيل البيروقراطية، الإمكانيات المادية والمالية المحدودة، اللاوعي بالمشاركة الاجتماعية؛ بالإضافة إلى التمويل الذي يشكل عائقا بالنسبة لبعض الجمعيات مما يفقدها استقلاليتها؛

- ✓ لم تصل الحركة الجمعوية خاصة منها الجمعيات الجديدة بعد إلى إدخال التخصص الكبير في وظائفها وهذا بسبب نقص الخبرة والإمكانيات. وهو ما يعني **رفض الفرضية 2**: تعتبر منظمات المجتمع المدني فعالة في الجزائر.

6. المراجع:

1- أبو بكر حنصال، وسعدية بن أحمد. (2018). أبو بكر حنصال وسعدية بن أحمد: ***"استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية "***. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة(07)، 108-138.

2- أحمد لدرم. (2015/ 2016). ***"دور منظمات المجتمع المدني في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم (دراسة ميدانية بولاية المدية)"*** . أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الجنائي. جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم اجتماع.

3- حفيظة مبارك. (2021). ***"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التكافل الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد -19 –دراسة قانونية تحليلية–"*** . مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 35 (01)، 1484-1528.

4- **شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (annd)**. (2019). تقرير وطني حول الجزائر: نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني؟ بيروت، لبنان: annd.

5- **صندوق النقد العربي**. (2018). تقرير حول سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. أبو ظبي: دراسات اقتصادية رقم 16.

6- عبد السلام عبد اللاوي. (2010 -2011). ***"دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر – دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج–"*** . مذكرة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

7- عبد النور ناجي. (د.س). ***"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر –دراسة حالة الأحزاب السياسية–"*** . مجلة المفكر، 105-118.

8- لقمان مغراوي. (2021). ***"دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر–دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني–"*** . مجلة مدارات سياسية، 05(11)، 354-369.

9- مبروك ساحلي. (2020). "***دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19)***". مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 19(04)، 154-136.

10- **منظمة فريدريش إيبرت. (د.س)**. تقرير حول دليل المجتمع المدني حول الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية. برلين، ألمانيا: منظمة فريدريش إيبرت.

11- وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (بلا تاريخ).

12- يونس مراد . (2021). "***واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه***". مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، 02(06)، 65-81.